



**كلمة**

**سعادة السيد/ محمد بن عبد الله الرميحي،  
وزير البلدية والبيئة**

**اليوم القطري للسكان 2018**

**21 صفر 1440 هـ / 30 أكتوبر 2018م**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي  
والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان

أصحاب السعادة،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اسمحوا لي، بداية، أن أعبر لكم عن سعادتي بأن ألقى أمامكم هذه الكلمة الافتتاحية بمناسبة اليوم القطري للسكان الذي تحتفل به اللجنة الدائمة للسكان في هذا العام تحت شعار "عام على انطلاق السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022".

أصحاب السعادة ، ،

السيدات والسادة الحضور ، ،

انطلاقاً من رؤية قطر الوطنية 2030، تعمل دولة قطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على مواصلة تحسين نوعية حياة كل من يعيش على أرضها من مواطنين ومقيمين، وذلك على أسس مدروسة ومخطط لها، فكانت رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011-2016) والثانية (2018-2022)، وكذلك السياسة السكانية الأولى (2009-2014) والثانية (2017-2022) جميعها منارات تمهد الطريق لوضع وتنفيذ سياسات تحقق ذلك الهدف.

وقد ركزت هذه الأدوات التخطيطية، ولاسيما السياسة السكانية، على قضايا النمو الحضري والإسكان والبيئة، فأفردت لها محوراً خاصاً في الوثيقة ذات الصلة، والتي أقرت العام الماضي.

إن اهتمام السياسة السكانية للدولة بقضايا النمو الحضري والبيئة نابع من حقيقة أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها دولة قطر

لعبت دوراً بارزاً في تركيز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراكز الحضرية، ولاسيما الكبرى منها، الأمر الذي أدى إلى ازدهار هذه المراكز التي باتت تستوعب الغالبية العظمى من السكان، فكان لا بد من التعامل مع الآثار الجانبية لذلك الازدهار.

لاشك أن هذا النمو الحضري السريع في قطر عموماً ومدينة الدوحة خصوصاً هو إحدى متطلبات التنمية الشاملة، وإحدى ثمارها في ذات الوقت، وهو كذلك أحد أهم مظاهر التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تشهده البلاد، إلا أن لهذا النمو الحضري السريع إشكاليات تعاملت معها السياسة السكانية داعية إلى تطبيق عدد من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تجاوز هذه الإشكاليات، وهو الأمر الذي نظرنا إليه في وزارة البلدية والبيئة بجدية بالغة، حيث قمنا بتنفيذ بعض هذه الإجراءات وسنعمل على تنفيذ بعضها الآخر وفقاً للفترة الزمنية المحددة لتنفيذها.

## الحضور الكرام:

تهدف السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، والتي تعد ثمرة مشاورات وطنية واسعة شارك فيها الجميع، إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة ومستدامة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته، وهو ما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 ودعائم دستور البلاد، الأمر الذي يتطلب تظافر الجهود الرسمية والأهلية المعنية بتنفيذ السياسة السكانية من أجل تطبيق خلاق لبرنامج عمل هذه السياسة.

## أيها الإخوة والأخوات،

أسمحوا لي أن أعبر عن تقديري العميق لما تقوم به وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، واللجنة الدائمة للسكان من أنشطة، وما تصدره من نشرات ودراسات تسهم في الارتقاء بمستوى الوعي الاجتماعي لدى سكان الدولة جميعاً، وتعرّف الجميع بالواقع التنموي والسكاني، وتحفزهم على المشاركة الفعالة في الدفع بمسيرة وطننا نحو مزيد من التقدم والازدهار.

وفي الختام أجدد شكري لكم لدعوتي للمشاركة في هذه الاحتفالية، وأتمنى لمداولاتكم النجاح في تحقيق الأهداف التي وضعتها لليوم القطري للسكان لهذا العام.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**